S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/511
28 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الذي مدد المجلس به ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة ستة أشهر. وهو مقدم أيضا استجابة لقرار مجلس الأمن ٨٩٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ الذي طلب فيه المجلس مني، على وجه الخصوص، أن أوافيه بتقرير بشأن ما إذا كانت حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (حركة رينامو) قد أحرزتا تقدما ملموسا في الموعد المحدد نحو تنفيذ أحكام اتفاق السلم العام من أجل موزامبيق الموقع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24635)، ولقد طلب المجلس مني كذلك في القرار الأخير الشروع في إعداد مقترحات بشأن خفض عدد مناسب من الأفراد العسكريين بغية إعداد جدول زمني من أجل إكمال ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وضمان أقصى درجة من التوفير في تكلفة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، دون أن تغرب عن البال أهمية تنفيذ الولاية تنفيذا فعالا.

ثانيا - الجوانب السياسية والعسكرية

ألف - لمحة عامة

٢ - طرأ عدد من التطورات الهامة منذ تقديم تقريري إلى المجلس في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/89)، فقد دخلت عملية السلم مرحلة هامة أخرى مع بداية عملية التسريح في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤. ويوجد الآن في المعسكرات ٥٥ في المائة من جنود الحكومة و ٨١ في المائة من جنود حركة رينامو، ولقد بدأت عملية التسريح الفعلية. واستطاع برنامج التدريب الموضوع للقوات المسلحة الموزامبيقية الجديدة، الذي بدأ العمل به في آذار/مارس ١٩٩٤، توفير التدريب لنحو ٠٠٠ ٢ جندي حتى الآن. وأدى قائدا القوات المسلحة الموزامبيقية الجديدة الجنرال لاغوس ليديمو من الحكومة، والجنرال ماتيوس نجونهامو من حركة رينامو اليمين القانونية في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وتقلدا منصبيهما بوصفهما القيادة العليا المشتركة للجيش الجديد.

290494 290494 94-19660

٣ - وفي ١١ نيسان/أبريل، أعلن رئيس موزامبيق السيد يواكيم تشيسامو، أن الانتخابات العامة ستجري يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكانت اللجنة الوطنية للانتخابات قد نصبت في شباط/فبراير ١٩٩٤، وتم إنشاء مكاتبها العشرة في الأقاليم مع نهاية شهر آذار/مارس. وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٤، وقع ٣٠ من المسؤولين في حركة رينامو عقودا مع الحكومة للعمل كمستشارين لدى حكام الأقاليم العشرة. وهذا الترتيب، الذي تم الاتفاق عليه بين الرئيس تشيسانو والسيد الفونسو دلاكاما، رئيس حركة رينامو، أثناء اجتماعهما الأول في موزامبيق عام ١٩٩٣، هو أحد الخطوات الرئيسية في تنفيذ عملية الإدماج الإداري والإقليمي. وسيعمل المستشارون، بوجه الخصوص، على تيسير وصول الحكومة إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة حركة رينامو والتي تفتقر إلى الهياكل الإدارية الأساسية.

٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الرئيس تشيسانو والسيد دلاكاما في الاجتماع بشكل منتظم وأسهمت هذه الاتصالات إسهاما كبيرا في التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق روما. بيد أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك مشاكل خطيرة يتعين التصدي لها وحلها على وجه الاستعجال، وهي: التجميع البطيء في المعسكرات لقوات الحكومة والتأخيرات في تسريح جنود حركة رينامو، وفي تشكيل الجيش الجديد وتدريبه.

باء - تجميع القوات وتسريحها

٥ - أشرت في تقريري الأخير إلى المجلس إلى أن تجميع الجنود بدأ حسب الموعد المحدد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. إلا أنه حدث تأخير في افتتاح ١٤ منطقة تجمع نتيجة خلاف بين الطرفين حول السيطرة على المواقع المقترحة لمناطق التجميع في سلامانغا ودوندا. وقد أجرى ممثلي الخاص، السيد آلدو ايبلو سلسلة من المفاوضات أدت في نهاية المطاف إلى حل المشكلة، وتم بحلول ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٤ افتتاح كل مناطق التجمع التي كان مقررا فتحها وهي ٤٩ منطقة وبدأت العمل. وفي البداية قامت الحكومة بتجميع نسبة من جنودها أكبر مما جمعته حركة رينامو. إلا أن الوضع أصبح الآن معكوسا، إذ جمعت حركة رينامو أعدادا من جنودها أكبر بكثير نسبيا من الحكومة. وفي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، التحق ما مجموعه ٤٦٥ ٤٩ جنديا بمناطق التجميع، منهم ٠١٢ ٣٤ من الحكومة و ٤٥٣ ١٥ من حركة رينامو. ويمثل هذا ٥٥ في المائة من مجموع الجنود الذين أعلنت عنهم الحكومة و ٨١ في المائة من الجنود الذين أعلنت عنهم حركة رينامو.

٦ - ولم تحدث زيادة كبيرة مؤخرا في تحريك الحكومة لجنودها نحو مناطق التجميع. وبعض المناطق مكتظة بالجنود، بينما توجد مناطق أخرى تكاد تكون خالية. وتتراوح نسبة استخدام القدرة على الاستيعاب بين ٣ في المائة في أدنى الحالات وقرابة ٤٢٠ في المائة في أعلى الحالات. وجعل الاكتظاظ إمداد هذه

المناطق بالسلع الأساسية مهمة في غاية الصعوبة، وزاد من الافتقار إلى موارد النقل الجوي الكافية. ومع ذلك تمكنت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق من تحقيق مستوى مرض عموما في مجال الدعم السوقي لجميع المناطق.

٧ - ونتيجة حالات التأخير في عملية التسريح، اضطر الجنود إلى البقاء في مناطق التجميع لفترات طويلة جدا أكثر مما كان متوقعا أصلا. وفي بعض مناطق التجميع، سبب هذا الوضع حالات توتر خطيرة ضمن القوات، نجم عنه ٢٠ احتجاجا عنيفا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي حالات كثيرة، لم يتقاض جنود الحكومة مرتباتهم وبالتالي رفضوا التسريح إلى حين تسديد مستحقاتهم. وفي المناطق التابعة لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو)، قدم القادة وعودا غير واقعية بشأن المكاسب المحتملة التي سيحصل عليها الجنود السابقون. وكنتيجة لذلك كانت عملية إعادة الإدماج الحالية غير وافية بتطلعات بعض جنود حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، الذين رفضوا عملية التسريح. وفي جميع الحالات تقوم عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بالعمل عن كثب مع الطرفين لإيجاد حلول وتهدئة حالات التوتر.

٨ - وقد بدأت عملية التسريح أخيرا في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤. وفي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ كان قد تم تسريح ما مجموعه ٧٥٦ ١٢ جنديا (منهم ١٩٥ ١٢ من الحكومة و ٥٦١ من حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية). ونقلوا إلى المقاطعات التي اختاروها. ويمثل هذا ٢٠ في المائة من جنود الحكومة و ٣ في المائة من جنود حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية المتوقع وصولهم إلى مناطق التجميع. وفي يوم المغادرة نحو منطقة التجميع، يستلم كل جندي ملابس مدنية، وبطاقة تسريح، ومبلغا من المال يعادل مرتب ثلاثة أشهر، وقسيمة بمساعدة إضافية لفترة ثلاثة أشهر تدفع له في المقاطعة التي سيقيم فيها. وكما ورد في مخطط دعم عملية الإدماج، يحصل كل جندي مسرح كذلك على مجموعة صكوك مالية لدعم عملية الإنتاج لتغطية ١٨ شهرا إضافيا من الدعم المالي في المقاطعة التي يعتزم الاستقرار فيها. وعلاوة على ذلك، يحصل الجنود على إعانات للنقل ومخصصات غذائية لمدة أسبوعين وعلب تحتوي على بذور وأدوات زراعية. ويتم توفير وسائل النقل للمسرحين، ومن يعولوهم من الدرجة الأولى وحاجات الجنود الشخصية إلى المقاطعة التي يختارونها.

٩ - وبالرغم من أن عملية التسريح تجري دون مشاكل، من الناحية الفنية، إلا أن العملية اتصفت بحالات تأخير كبيرة. ووفقا للجدول الزمني المنقح، التزم الطرفان بالشروع في عملية التسريح في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، غير أن العملية لم تبدأ إلا في آذار/مارس وتباطأت مؤخرا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تجميع الجنود الباقين شبه متوقف الآن. وما لم يجر عكس هذا الاتجاه، فمن المحتم أن تحدث حالات تأخير في عملية التسريح. ويدرك زعيما الطرفين هذه المشكلة الخطيرة. ففي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، اجتمع الرئيس تشيسانو

مع السيد دهالاكاما واتفقا على أن تعجل الحكومة بتجميع قواتها وأن تسرع حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية في تنفيذ عملية التسريح.

١٠ - وفي نفس الوقت، اتفق الطرفان كذلك على أنه، بالإضافة إلى نقل الجنود إلى مناطق التجميع من أجل التسريح، سيبقى، لأسباب عملية، عدد محدود من الأفراد العسكريين في مواقعهم الحالية وسيتم تسريحهم في الموقع. وتشمل هذه المواقع المستشفيات العسكرية والقواعد الجوية والبحرية والمقار العسكرية لكل من الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، ويصل مجموعها إلى نحو سبعين موقعا. ومن المقدر تسريح ٠٠٠ ١٧ جندي تقريبا بهذه الطريقة، يضمون نحو ٨٣٠ ٤ معوقا. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين تسجيل جميع المعدات العسكرية في هذه المواقع، ونقل الأسلحة الخفيفة على الفور إلى مستودعات الأسلحة في الأقاليم. ومن المعتزم تعطيل المعدات الثقيلة وأن تظل تحت الإشراف المشترك لآمر محلي وآمر إقليمي تابع للأمم المتحدة.

١١ - وفي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، تم تسليم ٥٣٦ ٣٥ قطعة سلاح تابعة لقوات الحكومة و ٢١٠ ١٣ قطعة تابعة لقوات حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية إلى المراقبين العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. لقد بدأت أخيرا في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤ عملية نقل الأسلحة من مناطق التجميع إلى مستودعات الأسلحة في الأقاليم، وقد كانت موضع خلاف كبير، وهي تجري الآن على أساس منتظم. ولقد تراكمت كذلك حالات التأخير في حل القوات شبه العسكرية والمليشيات التي قوامها ٦٠٠ ١٥٥ مقاتل. وتضطلع الحكومة بعملية حل هذه القوات. وتقوم أفرقة تابعة للجنة وقف إطلاق النار بالتحقق من قوائم الأفراد المسرحين من القوات شبه العسكرية وتجميع الأسلحة التي تم تسليمها. وتقوم لجنة وقف إطلاق النار بالتحقيق الفوري في ما يبلغ إليها من مخالفات تقع في هذه العملية. ورغم طريقة الرصد البسيطة هذه، فقد كانت تنفيذ عملية حل الميليشيات مهمة معقدة من الناحية السوقية وتقتضي بذل جهد كبير. ولقد زاد من تفاقم هذا الأمر نضوب الموارد الجوية التابعة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، مما أدى إلى وقف العملية في بداية آذار/مارس ١٩٩٤. وتم في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٤، تجميع ٤٩,٥ في المائة من الأسلحة التي أعلنت الحكومة أنها قدمتها إلى قواتها شبه العسكرية وهي الآن في حوزة الأمم المتحدة.

جيم - تشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية

١٢ - أحرز تقدم كبير في تشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية منذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن. وتقع مسؤولية تنظيم الجيش الجديد على عاتق الحكومة واللجنة المشتركة لتشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية. وعلى الرغم من أن اتفاق السلم العام لم ينص على أي دور للأمم المتحدةفي هذا الجانب من عملية السلم، فقد طلبت الأطراف الموزامبيقية من الأمم المتحدة أن تضطلع برئاسة اللجنة المشتركة لتيسير أدائها؛ ولكن

الأمم المتحدة ليست مسؤولة عن تدريب قوات الدفاع الجديدة أو تزويدها بالمعدات. ولا يمكن في الوقت نفسه المبالغة في تقدير أهمية هذا المشروع للتنفيذ الشامل لعملية السلم. وتسهيلا لهذه العملية وافقت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق على توفير الدعم السوقي والنقل لتكوين الجيش الجديد بدون تحميل البعثة أية تكاليف إضافية ووردت تبرعات أيضا لإصلاح مراكز تدريب قوات الدفاع الموزامبيقية. ولكن العملية التدريبية تسير بخطى بطيئة على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

١٣ - وتبعا لاتفاق السلم العام ستتألف قوات الدفاع الموزامبيقية من ٠٠٠ ٣٠ جندي، تزود الحكومة ٥٠ في المائة منهم وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية الـ ٥٠ في المائة الأخرى. واختار الطرفان البرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية للمساعدة في تدريب الجيش الجديد ووضعت هذه البلدان الثلاثة البرامج اللازمة في وقتها المناسب. وورد شرح المراحل الأولية لتنفيذ هذه البرامج في الفقرتين ٢١ و ٢٢ من تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/1994/89). وعانت هذه البرامج منذ البداية من نقص المال وغيره من الموارد. يضاف إلى ذلك، أن برامج التجريب مصممة في وضعها الحالي لتدريب عدد أقصاه ٠٠٠ ١٥ من أفراد قوات الدفاع الموزامبيقية قبل إجراء الانتخابات، ولكن الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما اتفقا مؤخرا على جواز إجراء الانتخابات حتى في حال عدم اكتمال تدريب جميع جنود الجيش الجديد. ويتوقف ذلك على التشكيل الرسمي للجيش بكامل أفراده البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٠ وبدء جميع الدورات التدريبية المطلوبة قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر.

١٤ - ويجري الآن النظر في خيارين لإيجاد حل لهذه المشكلة، وهما:

(أ) تقليص عدد الجنود الذين يتعين تدريبهم قبل الانتخابات إلى ٠٠٠ ١٥ وهو العدد المشمول ببرامج التدريب القائمة. وبموجب هذا الخيار لن يكمل تشكيل وتدريب الوحدات الباقية إلا بعد الانتخابات. وتميل حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية إلى تأييد هذه الصيغة ولكن الحكومة كانت حتى الآن راغبة عن النظر فيها؛

(ب) البقاء عند الرقم ٠٠٠ ٣٠ المقرر في اتفاق السلم العام لعدد الجنود الذين يتعين تدريبهم. ولجعل هذا الخيار مجديا لا بد من قيام عدد إضافي من البلدان بتوفير المساعدة للبرنامج والمساهمة بموارد بشرية ومالية كافية ليتسنى بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر تدريب ٠٠٠ ١٥ فرد من أفراد الجيش ليس من المتوخى في الوقت الحاضر أن يتلقوا التدريب. ويبدو أن هذا الخيار مقبول لدى الطرفين.

١٥ - وحل هذه المشكلة على وجه السرعة أمر ضروري، لا لتشكيل الجيش الجديد في الوقت المناسب فحسب بل للانتهاء من عملية التسريح. وإذا لم يشكل الجيش الجديد بكامله ويوضع في مراكز التدريب،

فسيبقى عدد كبير من الجنود في مناطق التجمع. وهذا ما يحول دون إغلاق هذه المناطق ويؤدي إلى عواقب مالية خطيرة بل الاحتمال كبير جدا في أن يؤدي إلى عواقب أمنية أيضا. ومن التعقيدات الأخرى أن الحكومة كانت بطيئة جدا في توفير الدعم السوقي والتقني للجنة المشتركة وللجيش الجديد نفسه.

دال - وقف إطلاق النار

١٦ - لم توجد في موزامبيق أثناء الفترة المستعرضة أية أعمال عسكرية تشكل خطرا حقيقيا على وقف إطلاق النار أو عملية السلم ككل. ولكن لجنة وقف إطلاق النار تلقت ١٢ شكوى مكتوبة تدعي وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار، ٨ من حركة المقاومة و٤ من الحكومة. واندرجت هذه الشكاوى في الفئتين التاليتين: تواجد الجنود والميليشيا بدون إذن وسوء سلوكهم؛ وتصرف الجنود على نحو تخويفي أو هجومي. وقد حلت عشر شكاوى وتعتبر الآن منتهية ولا يزال التحقيق جاريا في إثنتين.

١٧ - ولكن المسألة التي تثير بعض القلق هي مسألة التحقق من المعدات العسكرية، ولا سيما المعدات الثقيلة التي لا تزال موجودة في مختلف المنشآت العسكرية. فلا الحكومة ولا حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية سمحت للأمم المتحدة حتى الآن باستطلاع قواعد عسكرية معينة ولم تزودا عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بقوائم كاملة بالمعدات العسكرية. وأعلنت السلطات الحكومية مؤخرا عن بدء التحقيق في بلاغ غير مؤكد عن تكون فصيلة مسلحة في مقاطعة زامبيزيا يزعم أنها تدعو إلى انفصال المقاطعات الشمالية الأربع عن موزامبيق. واتهمت الحكومة في وقت سابق من هذا العام جماعة منشقة من ملاوي بالاعتداء على نفس المنطقة. ودخلت الحكومة الموزامبيقية في محادثات ثنائية مع حكومة ملاوي بهدف ضمان احترام الحدود. وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق ترصد الوضع عن كثب.

هاء - حالة العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وتخفيضاته

١٨ - بلغ عدد أفراد العنصر العسكري بجميع صفوفه المؤلفة من المراقبين العسكريين والضباط والوحدات المشكلة ٥ ٩١٤ فردا في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، والقوة المسموح بها هي ٦ ٩٧٩ فردا (انظر المرفق).

١٩ - وواصلت قوات الأمم المتحدة تنفيذ أنشطة ميدانية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك صيانة الأمن في الممرات وعلى الطرق السريعة والرئيسية من خلال القيام بدوريات أرضية وجوية منتظمة وتوفير حاميات مرافقة للقطارات. وقام جنود الأمم المتحدة أيضا بصيانة الأمن في المطارات، والمستودعات الإقليمية للأسلحة التي جمعت من الطرفين، ومحطات ضخ النفط، ومخازن الأغذية وغيرها من منشآت الأمم

المتحدة. وواصلت عملية الأمم المتحدة توفير المساعدة الإنسانية بقدر الإمكان لسكان موزامبيق، وساعد سلاح المهندسين التابع لها في إصلاح مراكز تدريب قوات الدفاع الموزامبيقية وفي إزالة وإصلاح الأضرار التي أحدثها الإعصار المداري "ناديا" الذي أصاب الساحل الشمالي من موزامبيق في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤.

٢٠ - وتم، مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وزع مائة وسبعون مراقبا عسكريا من ١٩ بلدا، وضع ٢٩٢ منهم في مناطق التجمع الـ ٤٩ حيث يقومون بالإشراف على معسكريات الجنود وعملية نزع سلاحهم ثم تسريحهم أو نقلهم إلى الجيش الجديد. ويضطلع هؤلاء المراقبون العسكريون بالمهمة الهامة، مهمة رصد وقف إطلاق النار بالتفتيش والتحقيق في الانتهاكات المزعومة، ويقوم هؤلاء المراقبون أيضا برصد عملية حل القوات شبه العسكرية في جميع أنحاء البلد. وقد أصبح لديهم قدر كبير من المعرفة بعملية السلم الموزامبيقية، الأمر الذي يمكنهم بدوره من المساهمة في الجهود المبذولة لتيسير مهمة تنفيذ اتفاق السلم على المستوى المحلي وفي لجنة وقف إطلاق النار.

٢١ - وكان من المقرر في بادئ الأمر البدء في حزيران/يونيه ١٩٩٤ بالتخفيض تدريجيا في عدد المراقبين العسكريين. غير أنه من الواضح الآن أن تسريح الجيش لن يكتمل في ذلك الموعد. يضاف إلى ذلك أنه سيطلب إلى المراقبين العسكرين أن يؤدوا مهمات لاحقة لتسريح الجيش بعد الموعد المذكور، منها رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه إلى أن تتولى الحكومة الجديدة المنتخبة زمام الأمور، والتخلص من الأسلحة والذخائر المجموعة، وغير ذلك من وظائف التحقق المتصلة بعملية السلم. ولست في هذه الظروف في وضع يسمح لي بالتوصية بتخفيض قوام هذا العنصر الهام من عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في هذه المرحلة.

٢٢ - واستجابة للطلبات الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار مجلس الأمن ٨٩٨ (١٩٩٤) الصادر في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، أبذل قصارى جهدي للحيلولة دون أن تترتب على وزع عنصر الشرطة المدنية في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، زيادة إجمالية في تكاليف البعثة، وذلك دون المساس بتنفيذها الفعال للولاية المسندة إليها، ومن المقرر، بالتالي، تنفيذ التخفيض المطلوب في قوات الأمم المتحدة كما يلي:

(أ) وفقا لقرار الحكومة الإيطالية ستخفض الوحدة الإيطالية بنحو ٨٠٠ جندي خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤. وعملية التخفيض هذه جارية الآن. ولكن الحكومة الإيطالية وافقت على بقاء المستشفى الميداني، وعنصر سوقي محدود، وأفراد الأمن الضروريين، ويصل مجموعهم إلى ٢٠٠ تقريبا؛

(ب) سيتم أيضا سحب عدد من عناصر الدعم لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق أو تخفيضها وفقا للتناوب المقرر سابقا.

	التخفيض		الشهر
	من	إلى	
سرية سلاح المهندسين الهندية	٢٣٣	صفر	أيار/مايو
السرية السوقية الهندية	٢٠٦	صفر	أيار/مايو
سرية سلاح المهندسين الهندية المستقبلة	٢٥٧	صفر	تموز/يوليه
سرية المقر الهندية المستقلة[أ]	٢٥٧	٦١	أيار/مايو
سرية سلاح المهندسين التابعة لبنغلاديش[ب]	٢٥٠	٥٠	أيار/مايو
وحدة مراقبة التحركات التابعة لبنغلاديش	٢٤	١٠	أيار/مايو
كتيبة الإشارة البرتغالية	٢٧٨	١٥٠	أيار/مايو

(أ) سيحتفظ بـ ٤١ شرطيا عسكريا و ٢٠ كاتبا.

(ب) سيحتفظ بنحو ٥٠ خبيرا في التخلص من مخلفات الذخائر الحربية وسيدمجون في كتيبة المشاة التابعة لبنغلاديش.

٢٣ - وسيعوض جزء من التخفيض الحاد في وحدات الدعم، بنظم السوقيات المستقلة للجنود وبعض الدعم المدني الإضافي وأود أن أعبر عن تقديري للجنود الذين سيغادرون منطقة البعثة قريبا، فقد أدوا مهمتهم على نحو جدير بالإعجاب في ظروف عصيبة في موزامبيق وقدموا مساهمة هامة في تنفيذ المهمة الشاقة، مهمة المضي قدما في عملية السلم.

٢٤ - ونتيجة لهذا الخفض المعتزم، يزمع إعادة وزع الوحدات المشكلة المتبقية على النحو التالي:

(أ) ستبقى سريتا المشاة البوتسوانيتان في ممر تيت؛

(ب) سيعاد وزع سريتين بوتسوانيتين، وربما مقر قيادة الوحدة البوتسوانية، إلى تشيمويو في ممر بيرا؛

(ج) ستتنقل سرية بنغلاديشية واحدة من نامبولا إلى ممر بيرا. ومن ضمن هذه السرية، سترابط فصيلة واحدة في كيليماني (مقاطعة زامبيزيا) لتحل محل فصيلة بوتسوانية.

٢٥ - وإنني آمل بشدة ألا يترك خفض وحدات الدعم أثرا سلبيا على العمليات اليومية. ومع ذلك، فإن الخفض في وحدة المشاة يظل مدعاة للقلق. فالبلدان المجاورة، التي تتسم هذه الممرات بأهمية حيوية لها باعتبارها طرقا رئيسية لحركة الواردات والصادرات، قد أعربت بالفعل عن انشغالها الشديد بشأن توفر الأمن فيها. وقد يكون لهذا القلق ما يبرره، حيث أن خفض قوات الأمم المتحدة يتواكب مع تسريح القوات الحكومية وقوات رينامو، وهو ما يتوقع أن يؤدي بدوره إلى زيادة نشاط قطاع الطرق بطول الطرق الرئيسية. وللاحتفاظ بمستوى ملائم من الأمن، قد يكون من الضروري وزع سرية مشاة اضافية إلى ممر بيرا، مع خفض قوة عنصر السوقيات؛ وقد شرعت في الاتصال بالدول التي يمكن أن تساهم بقوات في هذا الصدد. وفي هذه الظروف، لا أوصى بأي خفض آخر في العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق قبل الانتخابات.

ثالثا - الإعداد للانتخابات

٢٦ - أكد مجلس الأمن مرة أخرى، في الفقرة ١٢ من القرار ٨٩٨ (١٩٩٤)، على الأهمية الحيوية التي يعلقها على إجراء انتخابات في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وكما ذكر بالفعل، فقد تحدد الآن إجراء الانتخابات يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

٢٧ - وقد أبلغت المجلس، في الفقرة ١٤ من تقريري السابق (S/1994/89)، أن قانون الانتخابات، الذي أقرته الجمعية الوطنية الموزامبيقية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وأصدره الرئيس تشيسانو بعد ذلك بفترة وجيزة، قد دخل حيز النفاذ في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وأن أعضاء لجنة الانتخابات الوطنية كانوا يقومون في ذلك الوقت باختيار رئيس للجنة. وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٩٤، رشحوا بالاجماع السيد برازاو مازولا، الذي لا يرتبط بأي حزب سياسي، كرئيس للجنة الانتخابات الوطنية. وبدأت اللجنة عملها رسميا في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وعقدت اللجنة سلسلة من اجتماعات العمل، وأكملت ملاك موظفيها، وأنشأت مكاتب في المقاطعات، ووضعت مشروعا لنظامها الأساسي الدائم، وتقوم حاليا بفتح مكاتب المناطق في جميع أنحاء البلد. كما أنها أقرت الجدول الزمني التالي للعملية الانتخابية:

١٥ شباط/فبراير - ٣١ أيار/مايو	اختيار فرق التسجيل وتنظيم دورات توعية لها وتدريبها، والأنشطة التحضيرية لعملية التسجيل

١ حزيران/يونيه - ١٥ آب/أغسطس	تسجيل الناخبين
١٦ آب/أغسطس - ٩ أيلول/سبتمبر	تلقي الشكاوى المتصلة بالتسجيل والنظر فيها، وتنقيح القوائم الانتخابية، والتحضيرات للحملة الانتخابية
١٠ أيلول/سبتمبر - ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر	الحملة الانتخابية
٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر	الاقتراع

٢٨ - وقد بدأت الأمانة الفنية لإدارة الانتخابات، التي تتولى توفير الدعم الفني للجنة الانتخابات الوطنية عملا بقانون الانتخابات، أنشطتها في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤، وإن يكن دون إطار قانوني سليم. فالمرسوم الحكومي الذي أنشأ الأمانة الفنية بصورة رسمية صدر في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤. ونتيجة لذلك، فإن الأمانة الفنية، المسؤولة عن تسجيل الناخبين، لم تتمكن بعد من تأسيس وجودها على مستوى المقاطعات والمناطق.

٢٩ - وينص قانون الانتخابات على إنشاء محكمة انتخابية تتألف من قاضيين وطنيين وثلاثة قضاة دوليين، على أن أقوم بتعيين القضاة الدوليين بعد أن أتلقى ترشيحات من مجلس الأمن. وبعد النظر اللازم في المرشحين المقدمين من المجلس، قررت تعيين ميشيل كوت (فرنسا)، وماريانو فيالوس أويانغورن (نيكاراغوا)، وخواو موريرا كاميلو (البرتغال)، كأعضاء دوليين، ووالتر راموس دا كوستا بورتو (البرازيل)، وخوان اغناسيو غارسيا رودريغيز (شيلي)، كعضوين دوليين مناوبين في المحكمة الانتخابية الموزامبيقية. كما كتبت إلى الرئيس تشيسانو لإبلاغه بهذه التعيينات.

٣٠ - وقد شجع القرار ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على تقديم المساعدة والدعم المناسبين لتنفيذ المهام الرئيسية الناشئة عن اتفاق السلم العام، والتي من الواضح أنها تتضمن الإعداد للانتخابات. وتضطلع الأمم المتحدة بدور تنسيقي رئيسي للمساعدة التقنية المقدمة إلى مجمل العملية الانتخابية في موزامبيق. وقد أنشئ صندوق استئماني للمساعدة التقنية لهذا الغرض. وتم تنقيح الاحتياجات المالية للعملية الانتخابية، حيث خفضت من ٧١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في الأصل إلى ٥٩ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، تعهد المجتمع الدولي بالفعل بأن يوفر منها ٤٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وإنني أناشد المانحين سد الفجوة التي تبلغ ١٢ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، وكذلك الوفاء بالالتزامات القائمة من أجل السماح لمهمة تسجيل الناخبين ذات الأهمية الحاسمة بأن تمضي قدما على النحو المخطط لها.

٣١ - وفي أيار/مايو ١٩٩٣، أنشئ صندوق استئماني لتنفيذ عملية السلم في موزامبيق، وذلك لتسهيل ادماج حركة رينامو في الهياكل المنصوص عليها في اتفاق السلم. وقد ساعدت الموارد المقدمة من خلال هذا الصندوق الاستئماني في توطيد وجود رينامو في المدن الكبرى وتحولها إلى حزب سياسي. غير أنه بالاضافة إلى جبهة التحرير الموزامبيقية (فريليمو) وحركة رينامو، تم تسجيل ١٢ حزبا سياسيا أخر للمشاركة في الانتخابات. ونظرا لأن هذه الأحزاب لا تتوفر لها سوى موارد محدودة للغاية، فقد رؤي أن من الضروري إنشاء صندوق استئماني خاص لتقديم المساعدة إلى الأحزاب السياسية المسجلة في موزامبيق لتميكنها من الاضطلاع بالأنشطة الانتخابية. وقد أنشئ هذا الصندوق الاستئماني الآن، وإنني أناشد مجتمع المانحين المساهمة في هذه الآلية الهامة لضمان المشاركة النشطة من جانب جميع الأحزاب المؤهلة في أول انتخابات تعددية في موزامبيق.

رابعا - أنشطة الشرطة

٣٢ - يذكر أعضاء مجلس الأمن أن الرئيس تشيسانو والسيد دلاكاما اتفقا في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على أن يطلبا من الأمم المتحدة رصد جميع أنشطة الشرطة في البلد، بما في ذلك أنشطة الشرطة الموزامبيقية، ورصد حقوق مواطني موزامبيق وحرياتهم، وتقديم الدعم التقني إلى الهيئة الوطنية لشؤون الشرطة المنشأة بموجب اتفاق السلم العام. كما أن ولاية عنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ٨٩٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير، تتمثل في رصد عملية إعادة تنظيم وإعادة تدريب شرطة التدخل السريع، والقيام (مع العناصر الأخرى في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق) برصد السير السليم للحملة الانتخابية، وأداء غير ذلك من المهام التي ورد وصفها في تقريري عن هذه المسألة (S/1994/89/Add.1).

٣٣ - ويسعدني أن أفيد أنه حتى يوم ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، كان قد وصل بالفعل إلى موزامبيق ٢٧٨ من مراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة، وتم وزعهم في جميع أنحاء البلد. وتم تحديد سبعة وثمانين موقعا لشرطة الأمم المتحدة خارج عواصم المقاطعات، ستغطي ٢٠٨ من مراكز ومواقع الشرطة الموزامبيقية. ومع عدم توفر المرافق الأساسية، مثل أماكن الإيواء والمياه والكهرباء، في معظم هذه المواقع النائية، فإنه يتعين الحصول على الخيام وغيرها من الضروريات للسماح لهذه المواقع التابعة للأمم المتحدة بأن تعمل بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت الراهن، تم إنشاء عشرة من المواقع الأمامية لشرطة الأمم المتحدة. ويجري القيام بزيارات منتظمة إلى مراكز الشرطة والداوريات المتنقلة لإجراء مناقشات مع الشرطة الموزامبيقية، ولمقابلة الجمهور العام، ولجمع المعلومات عن أنشطة الشرطة، وكذلك لتمثيل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في أقصى أطراف البلد.

٣٤ - إن ما تتركه زيادة وزع شرطة الأمم المتحدة من أثر مفيد على بناء الثقة هو أثر واضح بالفعل. ويحتفظ العنصر باتصال وثيق مع وزارة الداخلية، وقيادة الشرطة الموزامبيقية، وحكام المقاطعات ومستشاريهم من حركة رينامو، وكذلك مع ممثلي حركة رينامو الآخرين، بشأن جميع المسائل التي تتصل بالشرطة. غير أنه بغض النظر عن اتفاق حكومة موزامبيق وحركة رينامو على أن توسيع وجود شرطة الأمم المتحدة من شأنه أن يعزز عملية السلم، واجهت شرطة الأمم المتحدة في البداية عددا من الصعوبات في الاضطلاع بولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بإمكان الوصول إلى المعلومات والقيام بزيارات إلى مراكز الشرطة والسجون. وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، عقدت حلقة دراسية شاركت فيها شرطة الأمم المتحدة والهيئة الوطنية لشؤون الشرطة والشرطة الموزامبيقية، ونوقشت خلالها مشاكل التعاون وتم الاتفاق على صيغة عمل. وتحسنت الحالة عقب الحلقة الدراسية، وبخاصة على مستوى المقاطعات، حيث كان الافتقار إلى المعلومات بشأن مهام شرطة الأمم المتحدة يمثل احدى العقبات فيما يبدو.

٣٥ - وبالاضافة إلى ذلك، صودفت في البداية بعض الصعوبات في إمكان الوصول إلى شرطة التدخل السريع، وهي أحد فروع القوات الخاصة التابعة للشرطة الموزامبيقية. وكجزء من العملية الشاملة لإعادة دمج المناطق الخاضعة لسيطرة حركة رينامو وللحكومة، يتوقع أن تنشئ الشرطة الموزامبيقية مراكز شرطة في المناطق التي تسيطر عليها حركة رينامو. ورغم المؤشرات الواردة من الشرطة الموزامبيقية على أنها ستسعى للحصول على مساعدة شرطة الأمم المتحدة في هذا الميدان، فإن أفرادها قد رفضوا عدة مرات مرافقة شرطة الأمم المتحدة إلى تلك المواقع. ولكي تمارس شرطة الأمم المتحدة ولايتها بصورة سليمة، فمن الأهمية أن تتمتع بكامل التعاون من قبل الأطراف. وفي الفترة القصيرة نسبيا التي قامت خلالها شرطة الأمم المتحدة بمهامها المتعلقة بالرصد، رصدت عددا من الانتهاكات للحقوق والحريات المدنية. وقد تحرت حتى الآن ٣٦ حالة من حالات إساءة السلوك من جانب أفراد الشرطة الوطنية. وتم إبلاغ هذه الحالات بعد ذلك إلى اللجنة الوطنية لشؤون الشرطة وإلى قيادة الشرطة الموزامبيقية لاتخاذ اجراءات لعلاجها، حسب اللزوم.

خامسا - برنامج المساعدة الإنسانية

٣٦ - لا يزال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية ينسق المساعدة المقدمة إلى المشردين داخليا والعائدين والجنود السابقين، مركزا على إعادة توطينهم وإعادة ادماجهم في المجتمع الموزامبيقي ادماجا تاما. وفيما يتصل بهذا الشاغل ذي الأولوية، يجري إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ المشاريع الضرورية داخل القطاع الاجتماعي، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والمياه والنقل.

٣٧ - وأضيفت خطة لدعم إعادة ادماج الجنود المسرحين إلى البرنامج العام لإعادة الإدماج الذي وضع لتيسير إعـــادة ادخـــال المسرحين إلى المجتمع المدني. وتمدد هذه الخطة إلى ثمانية عشر شهرا اضافيا

ما تقدمه الحكومة إلى الجنود السابقين من مدفوعات تعويضا عن الفصل عن الخدمة التي تمثل أجرة ستة أشهر. أما المانحون المقتنعون بأن من الحيطة تمديد فترة إعادة ادماج الجنود السابقين لفترة أطول فقد أعلنوا عن تبرعات مجموعها ١٨,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة لهذا الصندوق الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتوقع أن يبدأ في حزيران/يونيه تحت اشراف منظمة العمل الدولية برنامج التدريب المهني لفائدة الجنود المسرحين، إلى جانب توزيع ملفات مناسبة. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتنفيذ خدمة الاحالات والاستشارات الوظيفية.

٣٨ - وقد عانى برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام من تأخيرات كبيرة، تعود في جزء منها إلى تباطؤ لجنة وقف إطلاق النار في الموافقة على الخطة الوطنية لإزالة الألغام، بل تعود أيضا إلى تأخر عملية تحديد وانتقاء المتعاقدين المناسبين. واستكملت المفاوضات أخيرا لإبرام عقد لإزالة المعدات والألغام التي لم تنفجر والتي تعترض السبيل على طول ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق ذات الأولوية.

٣٩ - وتحت اشراف الأمم المتحدة، تجري إزالة الألغام من طريق هام قرب الحدود الملاوية في إقليم زامبيزيا، وهو طريق رئيسي لعودة عشرات الآلاف من اللاجئين العائدين. وتلقى الأفراد العاملون في إزالة الألغام التدريب في مشروع مولته المملكة المتحدة، أنتج حتى الآن ٧١ اختصاصيا في إزالة الألغام. وتجري إزالة الألغام من طريق رئيسي آخر في إقليم تبت وتلقى ٢٧٨ اختصاصيا اضافيا في إزالة الألغام تدريبهم بتمويل مشترك بين الأمم المتحدة والوكالة النرويجية للإنماء الدولي. وعن طريق التمويل الذي اتاحته وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية والمساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة، درب مشروع آخر مجموعة أولى تتكون من ٨٠ اختصاصيا في إزالة الألغام و ٩ مروضين للكلاب. وبدأوا العمل إلى منتصف نيسان/ ابريل على طريق محاذ لنهر زامبيزي ذي أهمية حاسمة في عودة اللاجئين. فتلغيم هذا الطريق المؤدي إلى مقاطعة موتارارا، في ملتقى أربعة أقاليم جنوب ملاوي، خلق أسوأ اختناق في تحركات السكان.

٤٠ - وشرع مركز الأمم المتحدة للتدريب على إزالة الألغام، العامل في مرافق مؤقتة، في دورته الدراسية الأولى لفائدة ٣٠ فردا من أفراد إزالة الألغام في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤. كما يجري الآن مسح الألغام على نطاق وطني، بتوفير معلومات مفصلة عن المناطق والطرق الملغومة.

٤١ - وأعيد حتى الآن توطين ٧٥ في المائة من الأشخاص البالغ عددهم ٤ ملايين، في المناطق الريفية، أولئك الأشخاص الذين كانوا مشردين داخليا في أثناء توقيع اتفاق السلم العام، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، وبقي ما تقديره مليون ممن لا يزالون مشردين إلى غاية نيسان/ابريل ١٩٩٤. كما عاد إلى موزامبيق الآن نصف اللاجئين الذين كان عددهم في البلدان المجاورة في أثناء اتفاق السلم يبلغ ١,٦ مليون لاجئ، ويتوقع إلى حد كبير أن يعود الـ ٨٠٠ ٠٠٠ شخص الباقين قبل موسم الزرع في أيلول/سبتمبر - تشرين

الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وبدأت في نيسان/ابريل عملية إعادة اللاجئين إلى الوطن من جنوب افريقيا التي ينظمها مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتقرر برنامج مشابه لإعادة اللاجئين الموزامبيقيين إلى الوطن من جمهورية تنزانيا الاتحادية وزامبيا خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٤. ويجري وقف توزيع الأغذية مجانا بصورة تدريجية في بلدان اللجوء وتنقل إلى جهات عودة اللاجئين في موزامبيق، لضمان انتقالهم صوب الأمن الغذائي لا بعيدا عنه.

٤٢ - وقد أصاب إعصار "ناديا" إقليم نامبولا في شمال موزامبيق في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤. وحلت الكارثة بعد فترة وجيزة من إعادة توطين الكثير من المشردين داخليا في الإقليم مؤخرا. ودمر العديد من المدارس ومراكز الصحة والطرق - التي كانت أصلا غير ملائمة بصورة يرثى لها. وفي الأيام الأولى التي أعقبت هذه الفاجعة، نظم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، تحت اشراف منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ عمليات شحن جوي لـ ٢٠٠ طن من إمدادات الإغاثة الطارئة التي وفرتها إدارة الشؤون الإنسانية والمخزونات الاحتياطية الحكومية والتبرعات التي قدمها المانحون الثنائيون ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٤٣ - ونتيجة لعدم كفاية الأمطار في عدد من المناطق ونظرا للإعصار الذي أتلف الكثير من المحاصيل في إقليم نامبولا، فإن توقعات المحصول القادم متوسطة ليس إلا. وتشير هذه الدلائل إلى خليط محتمل من الفوائض القابلة للتسويق وحالات نقص كبير في الأغذية، مع تعذر إعادة التوزيع من مناطق الفوائض إلى مناطق العجز بسبب شبكات التسويق الرديئة. وتقوم بعثة مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، في الوقت الراهن، بتقييم المحاصيل والاحتياجات من واردات الأغذية للسنة الزراعية ١٩٩٤-١٩٩٥. وكجزء من برنامجه المستمر لتقديم المساعدة الغذائية وتوزيعها، يقوم برنامج الأغذية العالمي، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والمانحين الآخرين، بشراء الذرة في المناطق التي يوجد بها فائض ليستخدمها في الأنشطة الغوثية.

٤٤ - وقد أعلنت تبرعات مجموعها ٥٠,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة لإدارة الشؤون الإنسانية وصناديق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى موزامبيق، ورد منها ٣١ مليون دولار. ورصد أو سدد من هذا المبلغ ٢٣,٨ مليون دولار لمشاريع تستهدف إعادة توطين المشردين واللاجئين العائدين والجنود الذين يجري تسريحهم، وذلك في الغالب عن طريق مبادرات مرتكزة على المناطق تعود بالفائدة على الفئات الثلاث كلها.

سادسا - الجوانب المالية

٤٥ - أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٤٨/٢٥٠ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، للأمين العام بالدخول في التزامات من أجل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بمعدل لا يتجاوز مبلغا اجماليه ٠٠٠ ٩٠٠ ٢٦ دولار (صافيه ١٠٠ ٣٨٨ ٢٦ دولار) شهريا لفترة أقصاها ثلاثة أشهر ابتداء من ١ أيار/مايو ١٩٩٤، رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا بشأن العملية. وترتكز سلطة الالتزام هذه على تقديرات تكاليف صيانة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق للفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٤ إلى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (A/48/849). وسعيا إلى ضمان أقصى قدر من الفعالية والاقتصاد، تجري تغطية التكاليف المرتبطة بإقامة فرقة الشرطة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بمراجعة جميع احتياجات البعثة، بما فيها تلك المتعلقة بعنصرها العسكري، حتى لا تسفر عن زيادة في تقديرات التكاليف ودون إضرار بأداء البعثة الفعلي لولايتها. ولذلك فإنني أنوي أن أقدم إلى الجمعية العامة التقديرات المنقحة للتكاليف عن الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٤ إلى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ في إطار البارامترات السالفة الذكر.

٤٦ - وإلى غاية ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في موزامبيق ١٢٥,٦ مليون دولار للفترة ابتداء من انشائها حتى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وهذا ما يمثل ٣٥ في المائة تقريبا من مجموع المبلغ المقرر على الدول الأعضاء للعملية.

سابعا - ملاحظات

٤٧ - في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل تقدم كبير وهام في تنفيذ عملية السلم في موزامبيق. وفي الوقت ذاته، لا تزال بعض الصعوبات العاجلة والخطيرة تعرقل اتمام العملية في حينها.

٤٨ - وإعلان الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٤ بأن الانتخابات العامة ستجري في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ إنما هو خطوة هامة في تنفيذ عملية السلم. ويعبر عن عزم الطرفين الموزامبيقيين على الالتزام بالإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن لاتمام العملية، وعن الادراك بأن المجتمع الدولي لا يرغب في تمديد العملية أكثر مما ينبغي.

٤٩ - ومن المؤسف أن الإدارة السياسية للطرفين، رغم ما تلقاه من تقدير، لا تترجم دائما إلى خطوات عملية يجب تحقيقها لضمان تنفيذ عملية السلم، المفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة التأخيرات في تجميع القوات الحكومية وتسريح قوات حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو)، وتدريب القوات المسلحة الجديدة للبلد. وبالاضافة إلى ذلك، قد تواجه اللجنة الوطنية

للانتخابات صعوبات عملية في عملية تسجيل الناخبين المعقدة جدا، لا سيما إذا تقرر إدراج الموزامبيقيين الذين يعيشون في الخارج.

٥٠ - وقد أكد مستشاري الخاص، السيد عصمت الكتاني، أثناء زيارته لموزامبيق في أوائل نيسان/ابريل ١٩٩٤، التزام اللجنة الوطنية للانتخابات بإجراء الانتخابات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وعقد السيد الكتاني مباحثات مع الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما وأعضاء الأحزاب السياسية الأخرى، فضلا عن عدد من الوزراء والقادة السياسيين في البلد. فقد اعلنت التزامات بتعجيل العملية، ولكن التقدم الفعلي لم يرق إلى مستوى التوقعات. فلا يزال هناك عدد من المشاكل في مجالات السوقيات والمالية وتحديد ممثلي الأحزاب واتاحة فرص الوصول بحرية إلى جميع مقاطعات موزامبيق.

٥١ - ورغم هذه الشواغل، لا يخامرني شك في أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة أمر ممكن، رهنا بتوفر بضعة شروط كحد أدنى. وتشمل هذه الشروط إمكان وصول اللجنة الوطنية للانتخابات وأجهزتها الفرعية بحرية إلى جميع المناطق في البلد، وتحقيق أوسع مشاركة ممكنة للأحزاب السياسية على جميع مستويات العملية الانتخابية، واتاحة فرص الوصول بحرية إلى وسائط الإعلام التابعة للدولة، وقيام الحكومة ومجتمع المانحين لتقديم الدعم السوقي الكامل للعملية الانتخابية على صعيد الأقاليم والمقاطعات؛ والالتزام التام وغير المشروط من جانب جميع الأطراف بنتائج الانتخابات، بمجرد أن تعلن اللجنة الوطنية للانتخابات بأنها انتخابات حرة ونزيهة عموما وتؤكد الأمم المتحدة ذلك.

٥٢ - أحرز تقدم كبير في أعادة توطين المشردين داخليا واللاجئين الموزامبيقيين العائدين من البلدان المجاورة. وستواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى والمانحين الثنائيين البرامج الجارية للمساعدة على إعادة توطين المليون الباقي من المشردين داخليا و ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ. وستعجل وتيرة برنامج إزالة الألغام لضمان إحراز تقدم كاف في الأشهر القادمة وتيسير الحملة الانتخابية ستقوم به الأمم المتحدة والوكالات المانحة الأخرى بتعجيل تدريب العاملين في إزالة الألغام إلى أن يتم تدريب عدد كاف من الموزامبيقيين للقيام بالأنشطة الضرورية لإزالة الألغام.

٥٣ - ويعد استمرار تقديم المساعدة لهذه الخطط ولإعادة ادماج الجنود المسرحين في المجتمع المدني عنصرا حاسما في الجهود العامة الرامية إلى تحقيق سلم دائم في موزامبيق. وأود أن أعرب عن تقديري للدعم السخي الذي يقدمه للبرامج الإنسانية العديد من المانحين، وللعمل الجليل الذي تقوم به في البلد شتى الوكالات والمنظمات.

٥٤ - ورغم جميع المهام الشاقة التي تنتظرنا، فإنني أعتقد بأن الشروط السياسية الرئيسية لإتمام هذه المهمة في حينها قد اكتملت. وفي انتظار ذلك، ستواصل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق الاضطلاع بدور حيوي في عملية السلم، التي تتزايد أهميتها باقتراب موعد الانتخابات. ولذلك أوصي مجلس الأمن بأن يمدد الولاية القائمة لبعثة الأمم المتحدة في موزامبيق بقوام مخفض على النحو المبين في الفقرات ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ أعلاه حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

٥٥ - واقترح أيضا أن يبدأ جميع العسكريين ورجال الشرطة ومعظم موظفي الدعم التابعين للبعثة في العودة إلى أوطانهم فور انتهاء فترة الولاية. وتقديري هو أن اتمام ذلك سيستغرق نحو سبعة أسابيع. وبناء على ذلك، فإن المتوقع أن تتم، بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تصفية البعثة، بما فيها التصرف في الموجودات، وإعادة وزع المعدات، وإعادة الموظفين الإداريين الأساسيين إلى أماكن عملهم. واعتزم تقديم جدول زمني مفصل لإغلاق البعثة في تقريري القادم إلى المجلس في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٤.

٥٦ - لقد أحرزت عملية السلم في موزامبيق تقدما كبيرا. وتحقق هذا بفضل تصميم الطرفين على مواصلة العملية وبفضل ما يوليه المجتمع الدولي من اهتمام ودعم. ومن ناحيتي، فإني مصمم على مواصلة جهودي للتعجيل بعملية التنفيذ وتيسير جهود الشعب الموزامبيقي الرامية إلى تتويجها بالنجاح.

٥٧ - وأود أن أشيد بما يتحلى به موظفو عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وعلى رأسهم ممثلي الخاص، من تفان وحذق في مواجهة المهام الشاقة الموكولة إليهم.

المرفق

الأفراد العسكريون والمدنيون

البلد	الجنود	موظفو المقر	المراقبون العسكريون	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي			١٩	
الأرجنتين	٣٦	٤	٨	
الأردن				٤٥
اسبانيا			٢٠	١٤
استراليا				١٦
أوروغواي	٨١٣	٢٨	٣٤	
ايرلندا				٢٠
ايطاليا	٩٥٣	١٩		
البرازيل			٢٧	٣٥
البرتغال	٢٧٤	٣	١	٧
بنغلاديش	١ ٣٧١	٥٢	٣٠	٢٥
بوتسوانا	٧٣٦	٢٥	١٣	
الجمهورية التشيكية			١٩	
الرأس الأخضر			١٨	
زامبيا	٨٤٣	٢٢	٨	
السويد			٢٠	١٠
سويسرا				١

البلد	الجنود	موظفو المقر	المراقبون العسكريون	الشرطة المدنية
الصين			١٠	
غينيا - بيساو			٤٣	٢٥
فنلندا				٥
كندا			١٥	
ماليزيا			٢٤	٣٥
مصر			٢٠	٢١
النرويج				٩
نيوزيلندا		٢		
الهند	٨٩٤	٢٠	١٨	
هنغاريا			٢٣	١٠
هولندا		١١		
الولايات المتحدة الأمريكية		٥		
اليابان	٤٨	٥		